الدبلوماسيــة الدولية المعاصــرة وتأثيراتها على الدبلوماسية اليمنيــة

د. جميل حزام يحيى الفقيه
أستاذ مشارك في القانون الدولي
بمركز الدراسات والبحوث اليمنية

المقدمة :

إن تاريخ الدبلوماسية في إطار تاريخ العلاقات الدولية : هو في الواقع تاريخ لتطور العلاقات بين الدول ، باعتبارها كيانات مستقلة تتواجد الواحدة إزاء الأخرى على خريطة العالم وتنشأ بينها علاقات مختلفة . هذا يعني أن مجرى الحياة السياسية داخل الدولة لا يعني التاريخ الدبلوماسي ، ولا يشكل موضوعا له إلا بقدر ما يؤثر على العلاقات الخارجية التي تنشأ بين هذه الدولة والدول الأخرى ، أي على السياسة الخارجية . أما ما يحرك السياسة الخارجية لكل دولة بصورة مباشرة من وجهة نظرنا ، فهي الضرورات الاقتصادية والسياسية من جهة ، والقيود الجغرافية المتمثلة بالعمل على بلوغ الحدود الطبيعية أو الوصول إلى مبتغيات تحاول الدولة الوصول إليها بشتى السبل الممكنة . كما يمكننا القول هنا أن السياسة الخارجية لكل دولة تنحو منحيين متعارضين ولكنهما يتكاملان في بلوغ الأهداف المرسومة ، وهما منحى السلم ومنحى الحرب . وهذان المنحنيان هما برأينا الوجهان الرئيسيان للحياة السياسية بين الدول . فبالرغم من أن التاريخ الدبلوماسي ينطلق من السياسة الخارجية فهو يعنى بمنحى السلم بشكل عام . وهذا يعني أنه يترك الأحداث العسكرية والحربية جانبا ولكن دون أن يتخلى عن إمكانية وضرورة الاستفادة منها واستغلالها وذلك بمقدار ما تؤثر على مجرى العلاقات السلمية بين الدول . بمعنى أخر ، يستفيد التاريخ الدبلوماسي من

المنحى الحربي للعلاقات الدولية بمقدار ما يؤدي هذا الأخير إلى وضع أسس جديدة وإبراز معطيات جديدة قامت أو تقوم أو ستقوم عليها علاقات سلمية جديدة . ففي مرافقة التاريخ الدبلوماسي لا تمر على أسماء معارك وقادة بقدر ما تمر على أسماء اتفاقيات ومعاهدات وفض اشتباكات .

وإذا حاولنا الاقتراب في هذا السياق من مفهوم الدبلوماسية ، فإننا نجد أن كلمة دبلوماسية تتخذ معاني متعددة ومختلفة وذلك بالنظر إلى السياق العام الذي تستعمل فيه وإلى المضمون الواقعي الذي تنطبق علية وتشمله .

فللدبلوماسية معنى غير دقيق ، وهو المعنى الشائع والذي يسقط عن المصطلح جميع مدلولاته السياسية ويحتفظ بالمعنى الشكلي الظاهر من حيث دلالته على نمط من السلوك . فتستعمل الدبلوماسية بهذا المعنى للدلالة على الفرد الذي يحسن السلوك بين الناس بلباقة وليونة ، والذي يستطيع أن يحل القضايا الشائكة أو يخرج منها بحذق وحنكة .

حيث تأتي بعد ذلك المعاني الدقيقة والحصرية فتختلف باختلاف المرتقب الذي ينظر منه إلى موضوع الدبلوماسية أو إلى عناصرها المكونة ، كل على حدة .

- فالمعنى الأول من المعاني الدقيقة للدبلوماسية تدل على معرفة العلاقات الدولية والمصالح التابعة لكل دولة ، والتي تجري بالطبع بواسطة المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقات الدول بعضها بالبعض الأخر .
- أما المعنى الثاني للدبلوماسية فتدل على العلاقات الدولية نفسها ، وذلك من حيث أنها مجموعات نشاطات سياسية نوعية يقوم بها أشخاص معينون تنتدبهم بلدانهم لإنجاز هذه المهمات مع الخارج ، كالسفراء والمبعوثين أو الموفدين وكذلك المكلفين بمهمات سياسية خارجية .
- أما المعنى الثالث للدبلوماسية فيدل على الوظيفة أو المهنة التي يقوم بها الشخص المنتدب لتمثيل بلادة في الخارج . فالدبلوماسية باعتبارها مجالا لأعمال ونشاطات نوعية تقتضي جهازا من الموظفين يقومون بأداء هذا الدور وتناط كذلك بهم ، كل بحسب اختصاصه ورتبته ، الأعمال التي تقوم عليها الدبلوماسية .
- رابعا ففي هذا البند تدل الدبلوماسية هنا على هذا الجهاز الوظائفي بكل أعضائه العاملين في هذا الحقل . فيقال مثلا حضر الاحتفال الدبلوماسية اليمنية أو المصرية أي رجال السلك الدبلوماسي أو الجسم الدبلوماسي أو الهيئة الدبلوماسية اليمنية أو المصرية بأعضائها وموظفيها .

وفي كثير من الأحيان تستعمل الدبلوماسية للدلالة على السياسة الخارجية للبلد ، ونعني هنا في ذلك المبادئ والأسس التي تتحرك على ضوئها سياسة البلد الخارجية ، وكذلك على الأساليب المعتمدة في تحقيق ذلك . وسوف نوضح ذلك بدورنا في إطار بحثنا هذا .

خطة البحث:

1 – موضوع البحث :

يعتقد الكثيرون أن عالم العلاقات الدولي المعاصرة قد بلغ اليوم درجة من التعقيد والتشابك أشبة بالطلاسم منها إلى وضع يمكن تحليل عناصره وإيجاد سمته وتحديد أبعادة .

ولا يخفى أن العديد من المؤرخين في هذه المجال يعتقدون ، ويشاركهم في ذلك عدد من الدبلوماسيين ، أن الدبلوماسية قد صغر شأنها كما أن تعقد حل المشكلات الدولية قد قلل من فرص عمل الدبلوماسيين وحط من مجهوداتهم في النجاح . إلا أننا نرى أن مسرح العلاقات الدولية اليوم بأمس الحاجة إلى الدبلوماسية أكثر من أي وقت مضى ، ومن المؤكد أن أوضاعا كالتي نعيشها اليوم تحتاج إلى دبلوماسيين من طراز رفيع تمتزج فيهم إلى جانب الاتفاق المهني ، ثقافة غزيرة وقدرات علمية ، فحقا أن الدبلوماسية اليوم لم تعد مهنة من وجهة نظرنا فحسب بل وإنما مهنة وعلم .

ودبلوماسيو عصرنا الراهن ليسوا منفذين رئيسيين للسياسة الخارجية فقط ، بل ويفترض كذلك أن يكونوا عاملا هاما في رفد القرار السياسي في بلدانهم ، فما أحوج متخذي القرار السياسي من معرفة الأصداء الدولية لقرارهم وتأثيراته المختلفة محليا وإقليميا ودوليا ، وما هي سبل تنفيذه والقدرة على أنجاحه .

2 – أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية كبيرة من خلال تقديم عرض مفصل عن الدبلوماسية كونها أحد الوسائل الأساسية لتحقيق مصالح الدولة الخارجية بالوسائل السلمية . وهو الكابح الوحيد المعقول للنزاع المسلح والذي يضمن مقدار ضروريا من التكافؤ في الصفات التمثيلية واحترام رغبات الأطراف المتفاوضة في الدفاع المشروع عن مصالح بلادها في جو يسوده الاحترام والتقدير المتبادل .

3 – القضايا التي يعالجها البحث :

تعتبر قضية معرفة مفهوم الدبلوماسية في عصرنا الراهن من أهم القضايا التي يجب أن يعالجها البحث ، كون الدبلوماسية الحقيقية اليوم هي مهنة شاقة، وهي فن بكل ما تعنيه الكلمة ، وقد تعددت مناهلها ومنابعها فلا يمكن تعلم الدبلوماسية على مقاعد الدراسة فقط ، كما لم يعد اليوم كافيا تعلم المهنة دون دراسة وإدراك شامل للقضايا الأساسية في العلاقات الدولية واستيعاب دروس الأحداث على مسرح السياسة الدولية . من أجل ذلك نرى أن الدبلوماسية تستحق الاهتمام والبحث والدراسة المتفحصة والدقيقة من قبلنا .

4 – الهدف الذي يسعى البحث لتحقيقه :

يمكن تحديد هدف هذا البحث بأنة سوف يحاول قدر الإمكان دراسة مفهوم الدبلوماسية وإمكانيتها في حل كثير من القضايا الدولية بالطرق السلمية ، لأننا نرى أن كثرة الأزمات وتشابك المصالح لا تؤشر إلى شأن الدبلوماسية في العلاقات الدولية المعاصرة ، بل على العكس في ذلك تماما

، فليس هناك ما يشيع في المجتمع الدولي والأمن والطمأنينة في ظل التكديس الهائل في المحزونات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو في الحاجة الماسة إلى تحسين شروط التعامل السياسي والتجاري الدولي ، فدبلوماسية اليوم من وجهة نظرنا تعد مهنة صعبه ذلك أن المحيط الذي تعمل ضمنة قد أزداد تعقدا وصعوبة ، وعلى أساس ذلك سنحاول توضيح كثير من النجاحات الدبلوماسية التي تم تحقيقها في عصرنا الراهن في إطار البحث .

5 – نطاق موضوع البحث :

مسايرة لخطة البحث ستكون الاتفاقيات والمؤتمرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تمت في إطار الأعمال الدبلوماسية هي موضوع ونطاق دراستنا .

6 – النتائج المتوقعة من البحث :

سوف نحاول قدر الإمكان أن يكون هذا البحث عمل جيد يحوي في جوانبه أشيا جديدة يستفيد منها الباحث في المستقبل ، ولتكون إضافة إلى ما قد سبق في هذا المجال من أبحاث ودراسات .

7 – خطة البحث :

سوف يتكون البحث من مقدمة وأربعه فصول وخاتمة ومن ثم المراجع المستخدمة في البحث . وهي كالتالي :

- الفصل الأول : الدبلوماسية المعاصرة
- الفصل الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية
- الفصل الثالث : النشاط الدبلوماسي الذي تميزت به الدبلوماسية اليمنية بعد الوحدة اليمنية
- الفصل الرابع : التحركات الدبلوماسية للسياسة الخارجية اليمنية

الفصل الأول
الدبلوماسية المعاصرة

المبحث الأول
تعريف الدبلوماسية

معنى الدبلوماسية ، مشتقة من كلمة دبلوم Diploma التي تعني باللغة اليونانية طي الشيْ ، بما يعني حفظة وإغلاقه .[1]

أما الرومانيين فقد عرفوها (بالصفائح المعدنية ذات الوجهين المطبقين بعناية وإتقان – والتي تعطي حاملها رخصة حق المرور ، ومن ثم توسع هذا المفهوم في القرن الخامس عشر ، لتصبح فيما بعد ((مفهوم الوثائق الرسمية)) أو وثائق الأعمال ذات الصلة بالعلاقات الدولية .[2]

كما أن للدبلوماسية العديد من المصطلحات والتعاريف الكثيرة ، ومنها :

1. **فقد عرفها البريطاني (هارولد نيكسون) بأنها (إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات ، كما أنها الأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة العلاقات الدولية**
2. **كما عرفها قاموس (إكسفورد) بأنها : (العلاقات الدولية التي يتم القيام بها عن طريق التفاوض ، ويتولى ذلك السفراء والمبعوثون الدبلوماسيين .[3]**
3. **كما عرفها (أرنست ساتو) بأنها (إستعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة).[4]**

أما في تشريعاتنا اليمنية فلم يوجد معنى محدد للدبلوماسية إلا أننا نستشف معنى الدبلوماسية هنا من خلال ، مهام واختصاصات البعثات الدبلوماسية ، والذي ورد في المادة (46) من اللائحة التنفيذية لقانون السلك الدبلوماسي والقنصلي والذي صدر بالقرار الجمهوري رقم (123) لعام 1992 م .

وقد تضمنت تلك المادة مايلي : (تقوم البعثات الدبلوماسية بممارسة المهام والإختصاصات التالية :-

أ – تمثيل الجمهورية لدى الدولة المعتمد لديها .

ب – حماية مصالح الجمهورية ومواطنيها في دولة الاعتماد ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي.

ج – التفاوض مع حكومة دولة الاعتماد .

1- د علي عبد القوي الغفاري ، الدبلوماسية القديمة والمعاصرة ، دمشق ، 2002 م ، ص 19 .

2- د سهيل حسين الفتلاوي ، تطور الدبلوماسي عند العرب ، دار القادسية للطباعة ، بغداد ، ص 3 .

3- أنظر ، د سموحي فوق العادة ، دمشق ، 1973 م ، ص 2

4- د محمود خلف ، النظرية والممارسة الدبلوماسية ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1989 م ، ص 47 .

د – استطلاع الأحوال في دولة الاعتماد وتطورات الأحداث فيها عن طريق الوسائل المشروعة ، وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى ديوان الوزارة المختصة .

ه – تعزيز العلاقات الودية بين الجمهورية اليمنية ودولة الاعتماد وإنما علاقتهما السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية .([5])

وقد تطورت الدبلوماسية على مراحل ، وذلك للدلالة على الطريقة التي تقوم الدولة بواسطتها بإدارة علاقاتها بالدول الأخرى ، وبناء سياستها الخارجية ، بواسطة موظفي السلك الدبلوماسي ، الذي يتولى بدورة ، تطبيق السياسة الخارجية لدولهم مع مختلف الدول الأخرى ، وحقيقة الأمر ، أن مصطلح الدبلوماسية في الوقت الحاضر يطلق على وزارة الخارجية كمؤسسة ، وعلى موظفيها الدبلوماسيين في الديوان العام ، وهو المركز داخل الدولة وخارجها ، حيث توجد السفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية ، والوفود الدائمة المقيمة ، وهكذا فإن الدبلوماسية تستند في جوهرها إلى الحوار (التفاوض) بدل القوة ، وتبادل الأفكار ، بدلا عن أعمال العنف ، والأشكال العدائية كافة .([6])

لذا فالدبلوماسية في الأساس ، هي القدرة على تولي إدارة العلاقات الرسمية بين الدول . فهي تقوم على الاتصال والتفاوض بطريقة ما ، لتنظيم العلاقات الدولية . حيث يطلق تعبير الدبلوماسية للدلالة على الوظيفة الدبلوماسية ، أما الشخص المحترف للدبلوماسية ، فهو الذي يتصرف بدبلوماسية ، ولباقة ، وحنكة ، وذكاء .

ويمكن أن نتوصل إلى استنتاج على ضؤ ما تقدم مفاده : (أن الدبلوماسية ماهي إلا إدارة العلاقات بين الممثلين الدبلوماسيين (الأشخاص الدوليين) الذين تسند إليهم حكوماتهم مهمة المفاوضات ، وبناء علاقات بين الدول ، كون المهمة الأولى للدبلوماسية ، هى الدفاع عن مصالح الشعوب لدى أطراف القانون الدولي الأخرى) .

المبحث الثاني
البدايات الدولية لظهور الدبلوماسية

ذهب الكثير من الباحثين ودارسي هذا العلم ، إلى أن تاريخ الدبلوماسية قديم قدم الشعوب نفسها . إذ أجمع الباحثون على أن بداية الدبلوماسية ترجع إلى اليوم الذي ألقى رجل سلاحه جانبا ، كبداية سلام بينه وبين جيرانه ، وذلك في سبيل قيام هدنه مع أعدائه الذين كان في خلاف دائم معهم ، من أجل الصيد والعيش ، فما كان من خصومه إلا أن رحبوا بفكرة الهدنة والصلح ، وأعطوه الأمان في سبيل إيجاد حلول للقضايا تحقيقا للمصالح المشتركة ، التي تربط الأفراد والجماعات والقبائل

5- أنظر ، الجريدة الرسمية ، العدد (17 / ج2) لعام 1992 م المادة (46) .
6- د علي عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

المجاورة والتي تتنوع وتختلف حسب اختلاف سبل معيشتها .[7] وعلى هذا الأساس يمكن القول ، بأن الدبلوماسية بدأت مع ظهور التجمعات البشرية .

حيث كان طابع ممارستها أثناء حياة تلك التجمعات ، يغلب علية الطابع البدائي مع توفر عامل وعنصر الرغبة لدى تلك التجمعات القديمة لحل كثير من المشاكل والمصاعب التي كانت تظهر بين الحين والأخر مثل :

1. حل النزاعات التي كانت تنشب وتحدث بين المجتمعات المتجاورة .
2. تبادل السلع والمنافع بين القبائل المجاورة لبعضها البعض .
3. الإتفاق على توزيع وتقسيم مناطق النفوذ ، التي تسيطر عليها المجاميع المختلفة .
4. التحالف بين القبائل والمجتمعات المتجاورة لصد أي عدوان خارجي ، كون طابع الغزو والإعتداء المفاجئ في العصور القديمة كان هو السائد ، لذا وعلى هذا الأساس ، يمكن القول أن الدبلوماسية قد مرت بمراحل زمنية مختلفة ، كونها تطورت بتطور الشعوب نفسها ، وواكبت مراحل التطور والنمو كلها عند مختلف الشعوب ، وذلك وفقا للمتغيرات الزمنية التي رافقت كل مرحلة ، طبقا لمقولة (أرسطو) ، (إن الشيْ الثابت هو المتغير) ، وهكذا هي الدبلوماسية .[8] وهنا لابد أن نضع تساؤل بعد كل ذلك ونتساءل ، أين ظهرت الدبلوماسية القديمة ؟

وللإجابة على ذلك التساؤل ، يمكن القول أن منشأ ومكان ظهور الدبلوماسية القديمة ، قد كان في حوض البحر الأبيض المتوسط ، حيث نمت فيه الحضارات القديمة ، سواء الرومانية والإغريقية التي استوطنتا سواحل البحر المتوسط ، وصولا إلى أماكن الهيمنة والسيطرة على الدول الواقعة أصلا في تلك البقعة من العالم ، والتي تكون في مجموعها حضارات الفراعنة في مصر على إمتداد وادي النيل ، وفي جنوب الجزيرة العربية ، ووادي الرافدين ، والهند والصين . ويمكن القول هنا أنه ومن خلال الدراسة للدبلوماسية القديمة ، فان العالم بمختلف حضاراته الفرعونية والأشورية والسومرية والكنعانية والسبئيه والحميرية ، قد أقامت روابط واتصالات تجارية وعلاقات صداقة بين ملوك هذه الدول .[9] وقد كانت تتم بواسطة موفدين توكل إليهم مهمات التفاوض والتمثيل ، وقد كانت الإمبراطورية الرومانية في أوروبا الأكثر قوة ونفوذا بالنسبة لمن دونها من الحضارات ، لذا فبعد الرومان يعد الإغريق الذين قدموا الكثير للدبلوماسية عبر مراحل الإمبراطورية الرومانية التي انقسمت إلى مرحلتين :

- المرحلة الأولى : مرحلة قيام الدولة الموحدة التي قامت في بداية القرن الأول ق . م ، وذلك بعد قضائها على الحضارة الإغريقية ، وتوسعها في دول عديدة من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط .

7- د سهيل حسين الفتلاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

8- أنظر د على عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .

9- المصدر السابق ، ص 22 .

- المرحلة الثانية : وهي مرحلة انقسام الإمبراطورية إلى إمبراطوريتين ... عرفت الأولى باسم الإمبراطورية الشرقية (البيزنطية) وعاصمتها القسطنطينية ، والثانية باسم الإمبراطورية الغربية (المقدسة) وعاصمتها روما .

حيث كان لليونانيين والرومانيين ، الصدارة والسبق في بداية تنظيم الدبلوماسية ، خاصة عندما شرعوا في إيفاد الرسل إلى الدول المجاورة ، وذلك من أجل التحالف أو عقد إتفاقيات تجارية ، أو أثناء شن الحروب .

وقد أخذت بتلك الطريقة الكثير من الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وفيما بين النهرين وبقيت الحضارات الأخرى .

من هنا يمكن القول بأن الدبلوماسية - المتعارف عليها في عصرنا الراهن – تختلف إختلافا جذريا عن الدبلوماسية القديمة ، التي كانت بنظرنا غير منظمة وغير مستقرة ، لأسباب كثيرة وفي مقدمتها صعوبة المواصلات والنقل ، وطبيعة الحياة في مختلف مراحلها التي كان يعيشها العالم حينذاك ، وحتى في القرون الماضية .[10]

ومن خلال ما سبق لابد أن نتساءل أيضا عن التطور التاريخي للدبلوماسية .

الفصل الثاني
التطور التاريخي للدبلوماسية

وبإمكاننا أن نناقش في هذا الإطار نقطتين أساسيتين هما :

المبحث الأول : التطور التاريخي للدبلوماسية في أوروبا :

المبحث الثاني : التطور التاريخي للدبلوماسية العربية والإسلامية :

المبحث الأول
التطور التاريخي للدبلوماسية في أوروبا

وهنا لابد من الإشارة إلى أن دراسة العلاقات الدولية ، تؤكد بما لايدع مجالا للشك ، بأن الدبلوماسية كانت من أوائل الوظائف التقليدية التي عرفتها الجماعات الأولى ، التي كانت تبحث عن الوسائل المؤدية إلى تقسيم أماكن الرعي والصيد والمياه. فبعد أن تم الإتفاق على تنظيم كيفية إيفاد الرسل ، والذي كان الهدف منة هو ، القيام بمهمة التفاوض بين المجموعات التي يمثلونها من أجل

10- المصدر السابق ، ص 23 .

التوصل إلى إيجاد حلول للمشاكل، التي كانت تواجه القبائل والعشائر المتنازعة والمختلفة حول بعض المصالح .

وعن طريق هؤلاء المبعوثين تم الإتفاق على قواعد سلوكية وأخلاقية ، مبعثها أشخاص ينتمون إلى مجموعات بشرية مختلفة ، كانوا هم نشأة الدبلوماسية ، وكذا القانون الدولي الذي يبحث اليوم علاقات الأفراد وحقوقهم ، كما يبحث في الوقت نفسه ، عن كيفية تنظيم العلاقات بين أبناء المجتمع الواحد .[11] وعلى هذا الأساس لابد أن نشير إلى أن القانون الدبلوماسي ، يعتبر من أقدم نظم القانون الدولي .

حيث كانت المدن الإيطالية - وفي مقدمتها مدينة البندقية أو (فينيسيا) تعد من أوائل المدن التي نفذت فكرة التبادل الدبلوماسي ، وحذت حذوها فرنسا وعدد آخر من الدول الأوروبية ، حيث أصبح فيما بعد تبادل المبعوثين الدبلوماسيين – بين دولتين أو أكثر دليلا على حسن العلاقات القائمة بين تلك الدول .[12] كما يذكر أن دوق ميلان في إيطاليا ، كان أول من أعتمد سفارة دائمة له في جنوى عام 1455 م .[13]

وقد عينت فينيسيا ، بدورها تاجرين من رعاياها مقيمين في لندن ، كممثلين لها .

وانتشرت العدوى فيما بعد لفتح سفارات مقيمة . كما يذكر (هارولد نيكلسون) بأن (فرنسيس الأول) ملك فرنسا ، هو أول من أبتكر ما يشبه الجهاز الدبلوماسي الدائم .[14]

وقد كانت إيطاليا تعين سفيرها في القرن الثالث عشر ، لمدة ثلاثة إلى أربعة شهور ، وفي القرن الخامس عشر ، امتدة فترت التعيين لتصبح عامين .[15] وهنا لابد أن نشير إلى أن فقهاء القانون الدولي في الغرب يحددون بداية ظهور القانون الدولي ، والعلاقات الدبلوماسية . بمعاهدة (وستفاليا 1648 م) والذي كان من نتائجها الهامة أنها أنهت حرب ثلاثين عاما ، وانتهت معها المنازعات الدينية آنذاك بين البروتستانت والكاثوليك ، والمنازعات السياسية في محاولة أمراء أوروبا الخروج من سلطان البابا أو الإمبراطور . فتحررت أوروبا بذلك من الخضوع لإدعاء أي سلطة عليا ، وأقرت الدولة الوطنية أو القومية فنشأت مجموعة من الدول تقوم على أساس السيادة الإقليمية ، كما تحكمها في علاقاتها السياسية والدبلوماسية مبدأ توازن القوى .[16]

فضلا عن إتفاق الدول مجتمعة على أهمية نظام إقامة المؤتمرات الدولية لحل أي منازعات تظهر .

كما بدأت الدول تبدي اهتمامها بإرساء العلاقات الدبلوماسية ، حيث بدأت تنشئ في عواصمها

11- نفس المصدر ، ص 23 .

12-د صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الإسكندرية ، 1968 م ، ص 535 .

13- د محمود خلف ، النظرية والممارسة الدبلوماسية ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1989 م ، ص 27 .

14- نفس المصدر السابق ، ص 27 .

15-د على عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

16- أ . د عبد الواحد عزيز الزنداني ، السير والقانون الدولي ، منشورات الجامعة اليمنية ، 1995م ، ص 24 .

مكاتب وإدارات لها صلة بالدول الأخرى .

وكانت هذه الإدارات هي النواة لتأسيس وزارات الخارجية المتعارف عليها اليوم ، وهكذا ، فإن تاريخ الدبلوماسية قديم قدم الشعوب نفسها .

وقد مرت بتطورات كثيرة ومراحل متعاقبة يمكن تلخيصها بالشكل التالي :

1 - المرحلة الأولى : وتمتد تلك المرحلة من الأزمنة القديمة وحتى القرن الخامس عشر :

حيث تميزت هذه المرحلة بدبلوماسية متأرجحة غير مستقرة وغير منظمة ، تمثلت بقيام القبائل والشعوب تلك ، بإيفاد ممثليها للتحالف ، وعقد معاهدات الصلح ، وإعلان الحرب ، وتوقيع إتفاقيات تجارية ، كما كانت محاطة بهالة من التكريم والتقديس .

2 - المرحلة الثانية : - تمتد تلك المرحلة من نهاية القرن الخامس عشر وحتى مؤتمر فينا عام 1815 م :

حيث كان للبندقية الفضل الأكبر في تحويل الدبلوماسي ، من متجول إلى مستقر وثابت . إذ بدأت توفد المبعوثين المقيمين .

حيث بدأت فرنسا بدورها بتبني فكرة الجهاز الدبلوماسي ، على يد الكاردينال (دوريشوليو) والملك (لويس الرابع عشر) في الفترة ما بين (1585 – 1642) .

3 - المرحلة الثالثة : - وقد بدأت تلك المرحلة من مؤتمر فينا عام 1815 م ، وحتى الحرب العالمية الأولى عام 1914 م :

وقد تم في هذه الفترة نشر الكتب الدولية الخاصة بالتعامل الدبلوماسي ، والتي وضعت قواعد للعلاقات الدبلوماسية الثابتة ، وأسس وأعراق تأصلت تدريجيا ، وقد ألتزمت بها الدول كافة دون إستثناء.

4 - المرحلة الرابعة : وهي الفترة التي تبدأ من الحرب العالمية الأولى وحتى وقتنا الحاضر : وقد تميزت هذه الفترة بانحسار الدبلوماسية التقليدية ، وبزور الدبلوماسية الحديثة ، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة ، وتوقيع إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية في 18 إبريل من عام 1961 م ، والعلاقات القنصلية لعام 1963 م ، وإتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946 م ، وحتى أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 م ، مطلع الألفية الثالثة ، وما أسفرت عنة .[17]

بالإضافه إلى أن المبادئ الأساسية لقضايا الانفراج الدولي ، والتعاون الإقتصادي ، الذي ساد بين المعسكرين السابقين الرأسمالي والاشتراكي ، والتي اقترنت بمبدأ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، يمكن الإشارة إليهما من خلال العناصر المتمثلة فيما يلي :

- العمل على حفظ ونشر السلام والأمن الدوليين .

17- د علي عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 26 .

- منع التهديد بالقوة أو استعمالها .
- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية .
- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى .
- حق تقرير المصير للدول والشعوب التي كانت لاتزال تحت نير الإستعمار .
- منع إي شكل من أشكال التمييز العنصري .
- تنفيذ كل التعهدات في إطار القانون الدولي .

وقد أصبحت تلك المبادئ آنفة الذكر قاسمنا مشتركا للقطبين السابقين وكل أعضاء المجموعة الدولية الأخرى حتى نهاية الحرب الباردة أواخر ثمانينات القرن الماضي .[18]

والذي أنتهى بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، الذي أدى بطبيعة الحال في نهاية المطاف إلى تفكك الكتلة الشرقية كاملة، ومن ثم تسيد الولايات المتحدة الأمريكية على مقاليد الأمور بشكل كامل ودون منازع ، ونرى نحن أن ذلك قد أصاب الدبلوماسية الدولية والقانون الدولي بانتكاسة كبيرة جدا لم يستطع التعافي منها العالم إلا عند ظهور قوة أو قوى جديدة تستطيع أن تكون ندا مناسبا للولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني
التطور التاريخي للدبلوماسية العربية والإسلامية

وهنا لابد أن نشير إلى أن الدبلوماسية العربية الإسلامية قد مرت بأكثر من مرحلة تشابه المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الأوروبية ، والصينية ، والهندية وباقي الحضارات الأخرى ، وبإمكاننا أن نوجز تلك المراحل كالتالي :

1 – المرحلة الأولى : -

(عهد الرسول محمد (ص) وعهد الخلفاء الراشدين من عام 1 – 40 ه)

حيث بدأ ممارسة العمل الدبلوماسي الحقيقي عند الرسول (ص) ، عندما بدأ إرسال عددا من رسله ومبعوثيه ، إلى زعماء الدول والقبائل المجاورة ، وذلك من أجل دعوتهم للدخول في الإسلام ، فكتب إلى النجاشي ملك الحبشة ، وهرقل إمبراطور الروم ، وكسرى ملك الفرس ، والمقوقس ملك مصر ، وأسقف نجران ، وزعماء يهود خيبر ، وملوك عمان والبحرين واليمن ، كما كان للرسول محمد (ص) مبعوثون يقومون بمهمة بعثات خاصة بهم (حمل الرسائل) ، والمهمة الثانية كانت للمفاوضة (الحوار) وذلك من أجل عقد هدنة أو إطلاق سراح الأسرى ، وعقد الإتفاقيات ومعاهدات الصلح ، مثل

18- المصدر السابق ، ص 27 .

صلح الحديبية .[19]

ونلاحظ هنا أن كل تلك المراسلات أو الإتفاقيات التي كانت تعقد بين الدولة الإسلامية في عهد الرسول مع بقية الأطراف الأخرى كانت تعقد بطرق سلمية جدا ، وهذا يدل دلالة واضحة وصريحة على قدرة الرسول محمد (ص) التفاوضية البارعة وفي عهد لم تزل الدولة الإسلامية في أشد ضعفها .

2 – المرحلة الثانية : -

(مرحلة قيام الدولة الأموية في بلاد الشام من عام 41 – 132 ه)

وهنا لابد أن نذكر أنة ومع قيام الدولة العربية الإسلامية الجديدة ، تم انتقال مركز الدولة من الحجاز إلى بلاد الشام ، التي أصبحت قريبة من مركز الثقل الدولي (بيزنطة) عاصمة الروم .

وقد كانت الدولة العربية الإسلامية في تلك الفترة على قدر كبير من القوة والجبروت ما جعلها تشارك بقوة في كل الإتفاقيات والمراسلات ، حيث بدأت الدولة في تلك المرحلة من عمرها إرسال الجيوش وعملت على فتح عدد من الأمصار .

3 – المرحلة الثالثة : -

(مرحلة قيام الدولة العباسية (الأولى والثانية 132 – 656 ه)

وهنا لابد أن نشير إلى أنة ومن خلال الدراسات التاريخية والدبلوماسية المتعمقة ، يتضح أن الدولة العربية الإسلامية في تلك المرحلة قد وصلت إلى قمة مجدها ، حيث عرف عنها نقلها لعاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد ، وقد أصبحت الدولة العباسية في تلك الفترة أكبر دولة في العالم . وقد عرف النظام الدولي الذي كان قائما حينذاك أربعة أنظمة قوية هي : (الأمويون ، والعباسيون ، والفرنجة ، والبيزنطيون) .

كما يذكر أيضا أنه في عهد الدولة العباسية تم إنشاء جهاز دبلوماسي من الرجال الأكفاء ، لتحرير وصياغة الرسائل المرسلة من الخليفة ، والرد على الرسائل التي كانت تصله من الأطراف الأخرى ، حيث كانت الكتب (الرسائل) تكتب باللغة العربية ، ويذكر المؤرخون أن تلك المرحلة من عمر الدولة العربية الإسلامية ، قد اتصفت بالأمان ، كما كانت في عهد الرسول محمد (ص) .[20]

ولابد هنا أن نشير إلى أن العرب قد عرفوا ((الأمان)) قبل الإسلام وكان من تقاليدهم القديمة التي بقيت إلى اليوم .[21] ولما جاء الإسلام تبنى هذا التقليد وعززه بتعاليمه . فقد روي عن النبي محمد (ص) أنة قال حين أتاه رسول من مسيلمة الكذاب (لولا أن الرسل لا تقتل لضربت

19- د محمد احمد باشميل ، صلح الحديبية ، بيروت ، 1973 م ، ص 252 – 253 .

20- المصدر السابق ، 32 .

21- Ragner Numelin . The Beginning of Diplomacy . (New york) philosophical Library . 1950 . p . 17 .

أعناقكما) .[22] وقد اقتدى حكام العرب والمسلمين بنبيهم ومنحوا الأمان للرسل حتى لو لم يراع العدو المعاملة بالمثل . فقد أبى صلاح الدين الأيوبي مثلا قتل رسل الفرنجة وهو عالم بقتلهم لرسله إليهم . وقال الفقهاء المسلمون (إن الولاة إذا مالقوا رسولا يسألونه فإن قال أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب وهذا كتابه معي ، وما معي من الدواب والمتاع والرقيق فهدية له ، فإنه يصدق ، ولا سبيل علية ولا يتعرض له ولا لما معه من المتاع والسلاح والرقيق والمال) .[23] بالإضافة إلى الحصانة الدبلوماسية كان الرسل (السفراء) يتمتعون بمزايا أخرى تسمى اليوم الامتيازات الدبلوماسية وأهمها إعفائهم من الضرائب واستثناء أمتعتهم وكل ما يحملونه في غدوهم وترحالهم من الضرائب الجمركية .[24]

وقد أضاف العرب وظائف أخرى للدبلوماسية لم تكن مألوفة من قبل ولم يزد عليها كثيرا إلى يومنا هذا . فبالاضافه إلى المفاوضات أدخل العرب وظيفة إعداد التقارير الدقيقة عن أحوال البلد المبعوث إلية الرسول ، تتضمن نقاط الضعف والقوة فيه ، ودراسة شخصية الحكام ومنجزاتهم ومدى شعبيتهم وعاداتهم وطباعهم وكفاءة موظفيهم ووزرائهم .

كما أن العرب قد أضافوا مواضيع جديدة للدبلوماسية لم تكن معروفة من قبل هي الملحقيات الثقافية للبحث عن الكتب النادرة ودراسة الأماكن التي لها أهمية تاريخية خاصة .[25] وفي خصوص ذلك لابد أن نشير إلى أن الخليفة (المأمون) قد أبدى استعداده لعقد صلح دائم مع البيزنطيين ودفع ألفي قطعة ذهب مقابل السماح لأحد أساتذة الرياضيات بزيارة القسطنطينية إلا أن الإمبراطور البيزنطي رفض ذلك العرض تحسبا لانتقال الأسرار العلمية إلى بغداد . وقد نجحت سفارة الخليفة العباسي (المنصور) قبل ذلك بالحصول على الكتب النادرة من القسطنطينية وتحميلها إلى بغداد وكان من ضمنها كتاب(إقليدس) في الهندسة .[26] كما أن أهم ما تميزت به الدبلوماسية العربية الإسلامية هو تقيدها بالمبادئ الخلقية والإنسانية التي جاء بها الدين الإسلامي الذي رفض الفصل بين الأخلاق والسياسة في التعامل الدولي . فعلى الرغم من تبشير المسيحية بالفضيلة والإخاء وحب الجار ، إلا أنه طغت على تعاليمها القيم اليونانية – الروماني بعد انتقالها من الشرق إلى الغرب ، فأعطت ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، أي أنها فصلت بين الدين والسياسة واعتبرت الفضيلة مسألة شخصية ، وبذلك خلقت الازدواجية في السلوك ، السلوك الخاص والسلوك العام . أما الإسلام فلم يعرف ولم يعترف بالازدواجية . ولا عذر للمسلم أمام خالقة في سلوكه العام إذا ما تعارض هذا السلوك مع تعاليم الدين ، حيث أن الإسلام قد نادى بالعالمية ومساواة الشعوب والأفراد كدين ودولة وكان الضمان لتطبيق ما نادت به الدولة وهو الدين . أما الغرب الذي فصل بين الدين والدولة فكان الضمان هو مصلحة الدولة فإن تعارضت مع القيم والمبادئ المعلنة – وهي بلا شك كثيرة ومقنعة – كانت الأولوية للدولة التي لا

22- د عدنان البكري ، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1986 ، ص 32 .
23- سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، دار اليقظة العربية ، بيروت 1973 م ، ص 15 .
24- فاضل زكي محمد ، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق ، بغداد ، 1973 م ، ص 32 .
25- د عدنان البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص 33 .
26- سموحي فوق العادة ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 – 21 .

شأن لها بالدين . وبناء علية كان السلوك والتعامل الدبلوماسي العربي الإسلامي والنظرية العامة التي تتحكم به رفض كل ذرائع الغرب التي طورها الرومان وانتقلت إلى البيزنطيين ثم إلى الايطاليين وانتشرت في أوروبا بعد ذلك ، والتي أعطت الدبلوماسية سمعتها الرديئة .[27]

كما أنه من واجبنا هنا أن نشير إلى أنه لم يكن في التاريخ الدبلوماسي العربي الإسلامي ما يشير إلى إباحة اللجوء إلى المكر والخداع والانتهازية والخيانة ، كما فعل حكام البندقية ، ولا إلى تعمد الكذب في التعامل الدبلوماسي كما أوصى (لويس الحادي عشر) سفيرة إلى بريطانيا ، ولا إلى تعريف السفير بأنه رجل شريف يرسل للخارج ليكذب لمصلحة بلدة .[28] وهنا لابد أن نؤكد وبما لايدع مجالا للشك ، بان الدبلوماسية العربية الإسلامية قد قامت على مبادئ الشرف والفروسية التي أنتقل بعضها إلى أوروبا عبر الأندلس ، والتعامل المكشوف مع الخصم واحترام الكلمة وقدسية العهود والمواثيق والمساواة بين البشر . ولا غرابة في ذلك لأنها كانت تخدم الدولة ، لا بمفهومها الغربي كمؤسسة سياسية لها مصالحها المميزة المستقلة عن الأخلاق ، بل كنظام سياسي ديني موحد لا انفصام فيه بين السياسي والأخلاق برأينا .

المرحلة الرابعة : -

وتبدءا تلك المرحلة من بداية تفكك الخلافة العربية الإسلامية وانتقال مقاليد الخلافة إلى يد الدولة العثمانية والتي تم السيطرة على كل – أمور الحكم على كل أقطار الوطن العربي ، والتي ظلت السياسة العثمانية ودبلوماسيتها هي السائدة فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حين بدأت الدولة العثمانية بالأفول ، ومن ثم تم تقاسم أجزاء الوطن العربي بين الدول الإستعماريه الصاعدة كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وغيرهم ، وعلى أساس ذلك تسيدت تلك الدول الإستعماريه بفرض سياساتهم ودبلوماسيتهم على كل أجزاء الوطن العربي ، وقد ظل ذلك الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهر تقاسم جديد للعالم وخاصة بعد نتائج الحرب ، والذي ظهر على أساسة المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي السابق ، وبعد أن نالت عدد من دول العالم استقلالها، ومن ضمنها دولا عربية ، حيث ظهرت الدبلوماسيات المعاصرة والتي تأثر بها أيضا اليمن كجزء لا يتجزأ من أقطار الوطن العربي ، والتي عملت على إيجاد أسس دبلوماسية مواكبة للمرحلة ، مستفيدة من تجارب الحضارات السابقة وبخاصة فترات الخلافة الإسلامية الأموية والعباسية والذي سوف نناقش بعض النقاط من تلك الدبلوماسية وبالذات بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة .

27- د عدنان البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص 33 .

28- هيرالد نيكلسون ، الدبلوماسية عبر العصور ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ص 38 ، وكذلك د / عدنان البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص 34 .

الفصل الثالث

النشاط الدبلوماسي الواسع الذي تميزت به الجمهورية اليمنية بعد الوحدة المباركة عام 1990 م

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه قد تعاظم دور الدبلوماسية اليمنية – بعد قيام الوحدة على كل المستويات العربية والإقليمية والدولية ، حيث نمت وتوسعت علاقات الجمهورية اليمنية مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة ، على قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، وقد أقيمت علاقات دبلوماسية جديدة ، مع عدد أخر من الدول ، كما تم في نفس الوقت تشكيل لجان مشتركة للتعاون الاقتصادي مع مجموعة كبيرة من دول العالم ، كما أن حل المشاكل الحدودية مع الأشقاء في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة اريتريا تعتبر إنجازات تعتز بها الدبلوماسية اليمنية ونموذجا يحتذى به في حل الخلافات بالطرق والوسائل السلمية .[29] وهنا لابد من التوضيح إلى أن أهداف الدبلوماسية اليمنية بعد تحقيق الوحدة ومن ضمن إستراتيجياتها هو توضيح المواقف المبدئية الثابتة تجاه مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية ، وكذلك المنحى السلمي الذي تتميز به هذه السياسة بشكل عام .

وعلى هذا الأساس فقد قامت الدبلوماسية اليمنية على تعميق العلاقات الدبلوماسية مع مختلف البلدان العربية والأجنبية والتي سوف نوضحها فيما يلي :

المبحث الأول

تعميق العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشقيقة في الجزيرة والخليج

1 – المملكة العربية السعودية : -

وهنا لابد من التأكيد ، أن الجمهورية اليمنية ترتبط بالمملكة ، بعلاقات دبلوماسية متميزة تقوم ، على أسس مبنية من الإخاء والمودة وحسن الجوار ، إلا أن هذه العلاقات شابها الفتور خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، بسبب ما أحدثته حرب الخليج الثانية عام 1990 م ، من تداعيات انعكست سلبا على علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وتوقفت نتيجة لذلك اجتماعات لجان التنسيق المشتركة . وتتويجا للجهود الأخوية المتواصلة بين قيادتي البلدين تم التوقيع في 26 فبراير عام 1995 م ، على مذكرة تفاهم بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية ، بشأن ترسيم الحدود بين البلدين الجارين ، وبذلك دخلت العلاقات اليمنية السعودية منعطفا تاريخيا جديدا في تطوير التعاون الثنائي وإنعاشه .[30] ومن ثم استمرت علاقة البلدين الشقيقين بتنامي مطرد ،

29- د أبوبكر عبد الله ألقربي ، الدبلوماسية اليمنية في عشر سنوات . 1990 – 2000 م ، صنعاء 2001 م .
30- نفس المصدر ، ص 14 .

ففي أغسطس من عام 1996 م ، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين البلدين ، وقد شهدت أواخر التسعينيات من القرن الماضي نموا ملحوظا في حركة التبادل التجاري بين البلدين ، حيث تم تسويق الخضار والفواكه واللحوم والأسماك اليمنية إلى أسواق المملكة ، مقابل دخول المنتجات السعودية وتدفقها بكميات كبيرة إلى الأسواق اليمنية .[31] وهذا يدل دلالة واضحة وصريحة على النجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية اليمنية ، وذلك من خلال المبادرات الكبيرة التي قام بها كثير من الشخصيات اليمنية المشهود لها بالأدوار النضالية المختلفة على مدى فترات عديدة من عمر تاريخ شعبنا اليمني .

2 – سلطنة عمان : -

سلطنة عمان لا تقل شأنا عن غيرها من بلدان الجزيرة والخليج العربي ، التي ترتبط معها الجمهورية اليمنية ، بعلاقات تاريخية ظلت تنمو وتشهد تطورا مضطردا ما بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة . كما كان لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين البلدين الشقيقين ، في الأول من شهر أكتوبر من عام 1992 م ، من القرن الماضي أثرة الايجابي في دفع العلاقات نحو آفاق واسعة من التعاون وتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات في شتى المجالات .

من أجل ذلك تم إنشاء لجنة وزارية للتعاون الفني والاقتصادي في 8 سبتمبر من عام 1993 م ، برئاسة وزيري الإسكان في البلدين الشقيقين ، حيث تمخض عن إنشاء تلك اللجنة ، دمج كل الاتفاقيات السابقة في اتفاقية إطارية واحدة للتعاون المشترك .

كما يجب التأكيد هنا إلى أنه ومن أجل خلق تعاون واسع بين البلدين فإن التنسيق والتشاور جار لجعل مراكز الحدود مناطق للتبادل التجاري والتعاون المشترك .[32] ونرى نحن أن كل ما تحقق من تمتين العلاقات الأخوية بين اليمن وعمان يحسب كذلك لدور الدبلوماسية اليمنية التي يقودها ويشارك فيها رجالا مخلصين للشعب والوطن .

3 - دولة الإمارات العربية المتحدة : -

الجمهورية اليمنية ترتبط بدولة الإمارات العربية المتحدة ، بعلاقات متميزة ترتكز على الاحترام المتبادل وحسن الجوار ، وقد كان لتطور هذه العلاقات مردودات إيجابية عكست نفسها على كافة جوانب التعاون الثنائي . رغم أن حرب الخليج الثانية عام 1990 م . وتداعياتها قد أصابت تلك العلاقات بالفتور وأدت إلى توقف اجتماعات دورات مجلس التنسيق المشترك . إلا أننا يجب أن نشير هنا وللتاريخ ، أنه ورغم ذلك الفتور في العلاقات ، إلا أن الاتصالات بين البلدين لم تنقطع بل استمرت اللقاءات والمشاورات بين البلدين بهدف تنشيط وتطوير العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية ، وغيرها بما يخدم مصالح البلدين المشتركة .[33] وهنا لابد من التذكير أن العديد من

31- نفس المصدر السابق ، ص 14 .
32- المرجع السابق ، ص 16 .
33- المرجع السابق ، ص 16 .

الفعاليات قد ساهمت بشكل كبير لإعادة العلاقات الأخوية بين البلدين الجارين أكثر مما كانت علية في الفترات السابقة .

كان ذلك جزء مختصر عن العلاقات المتميزة بين الجمهورية اليمنية ، وبعض دول الجزيرة والخليج العربي ، إلا أننا لابد أن نشيرهنا أيضا ، إلى أن تلك الدول قد شاركت مشاركة فعالة في الفترة الحالية ، وذلك لحل الصراع الذي نشب على ضوء اندلاع ثورة الشباب السلمية في شهر فبراير من عام 2011 م ، والتي أيدها كل أبناء شعبنا اليمني شماله وجنوبه ، شرقه وغربة

ضد نظام الحكم السابق ، الذي عاث في الأرض اليمنية فسادا منذ ثلاثة وثلاثون عاما ، حيث حاولت تلك الدول احتواء ألأزمه ، عبر مبادرة دول الخليج العربي وآليتها المزمنة ، وقد كانت تلك المبادرة مقبولة من قبل كل الأطراف لولا العراقيل التي يضعها بعض المحسوبين على النظام السابق ، والتي تحاول إفشالها والعودة بالبلاد إلى أتون حرب أهلية لا تخدم إلا أعداء الشعب اليمني ، وسوف نوضح كل ما دار حول المبادرة وقراري مجلس الأمن الدولي رقم (2014) ، رقم (2051) في خاتمة الورقة .

المبحث الثاني

تعميق العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية اليمنية ودول الشام

1 – المملكة الأردنية الهاشمية : -

ترتبط الجمهورية اليمنية بالمملكة الأردنية الهاشمية بعلاقات تعاون اقتصادية وثقافية وفنية ، متميزة وفي تنامي مستمر ، وقد تم تعزيز تلك العلاقة خلال العقد الأول للوحدة اليمنية ، حيث عقدت اللجنة المشتركة اليمنية الأردنية ، والتي كان يرئسها كل من رئيسي الوزراء في البلدين الشقيقين ، أما فيما يتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية ، فإن المستوى الرفيع الذي وصلت إلية العلاقات بين البلدين الشقيقين وتطابق وجهات النظر حول القضايا العربية والإقليمية والدولية ، واستمرار التنسيق والتشاور على كافة المستويات [34] وذلك لما من شأنه مصلحة البلدين الشقيقين ، اليمن والأردن .

2 – الجمهورية العربية السورية :-

لقد نشطت العلاقات اليمنية السورية خلال العقد الأول للوحدة اليمنية وشهدت تطورا ملموسا ، في مختلف المجالات ، فعلا الصعيد السياسي وانطلاقا من حرص الجمهورية اليمنية على تطوير وتعزيز علاقاتها مع الجمهورية العربية السورية ، فقد نشطة الدبلوماسية في هذا الإطار ، وذلك لتنسيق المواقف بين البلدين في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية ، وكذا التشاور الدائم تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وقد كان لموقف الجمهورية اليمنية الثابت والمبدئي من

34- د أبوبكر عبد الله ألقربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 28 .

عملية السلام في الشرق الأوسط ، ودعمها الكامل للمفاوض العربي على كافة المسارات ، وخاصة المسار السوري الإسرائيلي ، وتأكيدها على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة وتعويض سوريا نتيجة احتلال إسرائيل لها .[35]

هذه السياسة اليمنية الثابتة جعلت من هذه العلاقة بين البلدين في حالة تطور ونماء دائمين .

3 – الجمهورية اللبنانية : -

يجب التأكيد هنا على أن العلاقات اليمنية اللبنانية بعد الوحدة اليمنية المباركة عام 1990 م ، قد شهدت تطورا ملحوظا ، وقد توجت تلك العلاقة الحميمة بين البلدين ، بعقد اللجنة اليمنية اللبنانية المشتركة اجتماع دورتها الأولى في العاصمة اللبنانية بيروت ، خلال 23 – 25 نوفمبر عام 1999 م ، حيث تمخضت اجتماع تلك الدورة ، على التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والعلمي ، واتفاقية تجارية ، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار ، واتفاقية للتشاور والتنسيق بين وزارتي الخارجية في البلدين الشقيقين ، أما على الصعيد السياسي والدبلوماسي ، فقد وقفت الجمهورية اليمنية إلى جانب الجمهورية اللبنانية أثنا الحرب الأهلية في لبنان ، كما تؤكد الجمهورية اليمنية وبشكل دائم ، على موقفها المبدئي والثابت من عملية السلام في الشرق الأوسط ، وخاصة انسحاب إسرائيل الكامل من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة ، وتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (325) دون قيد أو شرط .[36]

4 – القضية الفلسطينية : -

تميزت مواقف الجمهورية اليمنية منذ إعلان الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو عام 1990 م ، بالمبدئية والثبات تجاه القضية الفلسطينية ، وذلك تأكيدا على دعم الجمهورية اليمنية ، لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق ، في سبيل تحقيق أهدفه المشروعة المتمثلة في العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

كما رحبت الجمهورية اليمنية بالتحولات الإيجابية التي شهدتها المنطقة ابتداء من مؤتمر مدريد للسلام ومرورا باتفاق غزة – أريحا ، وغيرها من الاتفاقيات الدولية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل . كما تؤكد الجمهورية اليمنية دائما وابدآ على أهمية ما يلي :

أ - تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة .

ب - ضمان حقوق جميع الأطراف في عملية السلام .

ج - تحقيق حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي ، والذي تمثل القضية الفلسطينية جوهر هذا النزاع ، كما تدعو الجمهورية اليمنية دائما لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقم (242) ، (338)

35- المصدر السابق ، ص 30 .

36- نفس المصدر ، ص 31 .

والالتزام بالأسس التي أرتكز عليها مؤتمر مدريد للسلام والقائمة على الأرض مقابل السلام .[37] وقد تجسدت مواقف الجمهورية اليمنية في السنوات الأخيرة بمضاعفة دعم الموقف الفلسطيني في الأمم المتحدة ، في كل الاجتماعات لهيئة الأمم المتحدة ذات الصلة ، كما أن الجمهورية اليمنية قد أدانت قرارات الحكومة الإسرائيلية أثناء الجلسة الطارئة لمجلس الأمن الدولي في 3 يونيو عام 1998 م ، حول الخروقات الإسرائيلية لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وجميع قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والانتهاكات الواضحة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م ، واتفاقية لاهاي لعام 1907 م ، وتحديا للشرعية الدولية بشأن مدينة القدس .

كما أن الجمهورية اليمنية قد طالبت مجلس الأمن الدولي ، بصفته الهيئة المسئولة عن حماية السلام والأمن الدوليين ، أن يقوم بواجباته والتزاماته طبقا لميثاق الأمم المتحدة باتخاذ تدابير عملية وملموسة لمنع انتهاكات إسرائيل المتكررة لقرارات مجلس الأمن ، وأن يتخذ الإجراءات العملية لمنع الحكومة الإسرائيلية من ضم مدينة القدس إلى كيانها الغاصب ، ومنع سياستها الاستيطانية التي لا تتوقف ليلا ولا نهارا . بالإضافة إلى أن الجمهورية اليمنية دعمت الموقف الفلسطيني أثناء اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية خلال الفترة من 12 – 13 سبتمبر عام 1999 م ، والمتعلق بمهرجان (والت ديزني) في الولايات المتحدة الأمريكية ن وقضايا الصراع الإسرائيلي .[38] كما أن اليمن كانت ولا زالت تدعم الموقف الفلسطيني في كل المحافل الدولية وبدون تحفظ .

المبحث الثالث

تعميق العلاقة مع الجامعة العربية وكذلك الدول العربيه في القارة الأفريقية

أ - الجمهورية اليمنية وجامعة الدول العربية : -

لابد من التأكيد هنا أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، قد مثل إسهاما كبيرا في الاتجاه نحو تعزيز الوضع العربي العام ، وتحقيق واحدا من أهم المبادئ والأهداف التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية . وكانت الجمهورية اليمنية بسياستها الخارجية الثابتة والمبدئية حاضرة في كل الأحداث التي شهدتها الساحة العربية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، فقد بذلت جهودا حثيثة لإيجاد حل عربي سلمي للتداعيات اللاحقة لغزو العراق للكويت ، كما أن اليمن قد واصلت مساعيها الهادفة لاستعادت التضامن العربي ، وانطلاقا من الإدراك الواعي لطبيعة التحديات الإقليمية والدولية ومتطلباتها واستشعارا لروح المسئولية ، تقدمت الجمهورية اليمنية إلى الدورة ال

37- د أبوبكر عبد الله ألقربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 33 .

38- المصدر السابق ، ص 34 .

(113) لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة في بيروت في 21 مارس من عام 2000 م.[39] بمشروع لإضافة ملحق لميثاق جامعة الدول العربية بشأن الانعقاد الدوري المنتظم لآلية القمة العربية ، حيث كان يهدف المشروع اليمني إلى تحقيق الانعقاد الدوري المنظم السنوي للقمة، العربية أي جعلها واحدة من مؤسسات الجامعة ، حيث أنطلق المشروع من رؤية مفادها أن إصلاح وتفعيل القمة العربية هو المدخل الطبيعي والموضوعي لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك بكافة ميادينه ومجالاته .

ب- الدول العربية في قارة أفريقيا : -

شهدت العلاقات اليمنية المصرية تطورات كبيرة وواسعة في شتى المجالات بعد إعادة الوحدة اليمنية ، وذلك توطيدا للعلاقات الأخوية والروابط التاريخية المتميزة بين البلدين الشقيقين ، والتي تمثلت في تعزيز وتطوير آفاق التعاون المشترك ، فعلى صعيد العلاقات السياسية ، شهدت الفترة الماضية إنجازات كبيرة ، كون البلدين يتحكمان في مداخل البحر الأحمر من الشمال والجنوب ، وهذا بدوره أعطى للبلدين موقعا إستراتيجيا مهما ، بالإضافة إلى أن البلدين حاولا ولا زالا جعل منطقة البحر الأحمر بحيرة عربية بعيدة عن أي صراعات إقليمه أو دولية ، كما أن علاقة البلدين الشقيقين قد زادت تطورا بعد انتصار الثورة المصرية الجديدة عام 2011 م ، وكذا اندلاع ثورة الشباب في الجمهورية اليمنية والتي تكللت بالنجاح أيضا بعد الانتخابات الرئاسية في 25 فبراير من عام 2012 م ، بعد القضاء على أعتى نظامين فاسدين في المنطقة العربية وبعد مايزيد على ثلاثون عاما من التسلط والكبت لشعبي الجمهورية اليمنية ،و جمهورية مصر العربية ،

كما يمكننا أن نشير إلى أن الدبلوماسية اليمنية ، قد لعبت دورا كبيرا بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة وقد تمثل ذلك في تحسين علاقات اليمن مع بقية الدول العربية في القارة الأفريقية ، حيث لعبت الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية الدور الأساسي في تطوير العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية ، على حد سواء ، مع جمهورية السودان ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر ، والمملكة المغربية ، وموريتانيا ، جيبوتي ، وجزر القمر الإسلامية . وقد زاد ذلك التواصل وتوطيد العلاقات مع كل تلك البلدان الشقيقة أثناء انطلاق ثورات الربيع العربي ، والتي أكدت على وحدة كل شعوبنا ضد الظلم والفساد للأنظمة المخلوعة التي جثمت لفترة طويلة من الزمن على صدور شعوبنا التواقة للحرية والتقدم ، وبناء دول عصرية حديثة يتساوى فيها كل شرائح شعوبنا ومشاربها السياسية والحزبية والمذهبية وغيرها من المعتقدات الفكرية . كون هذا التنوع يعتبر ثراء لكل الأمم وليس عيبا في ذلك التنوع .

39- نفس المصدر ، ص 34 .

المبحث الرابع
على الصعيد الأسيوي

وهنا لابد الإشارة إلى أن علاقات الجمهورية اليمنية بعد قيام الوحدة المباركة ، قد شهدت تطورا وتناميا ملحوظا ، حيث تم توطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية ، مع كثير من بلدان القارة الأسيوية ، مثل جمهورية الهند الصديقة ، والباكستان ، كما سعت الجمهورية اليمنية إلى رفع التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية تركيا الشقيقة إلى مستوى سفراء مقيمين وفتح سفارات للبلدين في كل من صنعاء ، وانقره ، حيث شهد العقد الأول للوحدة اليمنية ، تحسنا ملحوظا في العلاقات الثنائية ، تمثلت في الزيارات المتبادلة بين قيادات البلدين ، وقد أسفرت تلك اللقاءات والاتصالات عن التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المختلفة وفي الكثير من المجالات ومن تلك الاتفاقات ما يلي:

1. اتفاقية تشجيع وتوسيع حجم التبادل التجاري عام ، 1991 م .
2. اتفاقية التعاون الاقتصادي 26 / 8 / 1991 م .
3. مذكرة التفاهم في المجال القنصلي والتي نصت على إعفاء حاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة من الحصول على تأشيرة مسبقة للدخول إلى أراضي البلدين .[40] وهناك العديد من الاتفاقيات الأخرى المهمة في حياة البلدين الشقيقين . كما أن الجمهورية اليمنية قامت ببناء علاقات دبلوماسية مع عدد من بلدان (الإتحاد السوفيتي السابق) مثل جمهوريات طاجاكستان ، أذربيجان ، أوزبكستان ،وغيرها من تلك البلدان .

كما أن الجمهورية اليمنية قد عملت على توطيد علاقاتها مع دولة اندونيسيا الشقيقة ، والتي ترتبط معها اليمن بروابط تاريخية قديمة ، وفي سبيل تعزيز تلك الروابط وتطوير علاقات التعاون الثنائي ، وللاستفادة من التجربة الإندنوسية الناجحة في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية سعت الجمهورية اليمنية إلى رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي معها إلى مستوى السفارات ، وقد واصلت الدبلوماسية اليمنية نجاحاتها في توطيد العلاقات مع بقية الدول الأخرى ، مثل دولة ماليزيا ، والصين الشعبية ، والكوريتين ، واليابان ، وقد زادت علاقات الجمهورية اليمنية مصداقية مع كل تلك البلدان بعد ثورات الربيع العربي .

40- د أبوبكر ألقربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .

المبحث الخامس
على الصعيد الأفريقي

أولا : مع دول منطقة القرن الأفريقي : -

تعتبر منطقة القرن الأفريقي من المناطق الهامة التي تحظى بالأولوية في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ، وبذات بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، حيث انتهجت الدبلوماسية اليمنية سياسة حكيمة وعقلانية ولا زالت ، مع دول المنطقة لاعتبارات عديدة أهمها : -

أ – الحدود البحرية المشتركة للجمهورية اليمنية مع بعض دول المنطقة ، وتأثيرها على الأمن القومي اليمني .

ب – علاقات الجوار التاريخية وارتباطها بالهجرة اليمنية ،

ج – الأحداث والصراعات الجارية بين دول المنطقة وعدم الاستقرار فيها .

وقد حاولت الجمهورية اليمنية في هذا الشأن تقوية علاقاتها مع دول تلك المنطقة ، فقد باركت الجمهورية اليمنية إعلان دولة اريتريا ، وشاركت بوفد عالي المستوى في احتفالات استقلالها ، وقدمت دعما رمزيا في حينه للحكومة الاريترية عام 1993 م ، إلا أن الدولة الوليدة ادعت في عام 1995 م ملكيتها لبعض الجزر اليمنية في البحر الأحمر ، خاصة جزيرة حنيش ، وخلال تبادل زيارات الوفود بين البلدين لاحتواء هذا النزاع قامت القوات البحرية الاريترية بشكل مباغت باحتلال جزيرة حنيش ، وخلافا لذلك تعاملت القيادة اليمنية بحنكة ،وحكمة وعدم تصعيد للموقف العسكري ،وانتهجت سياسة حكيمة تمثلت فيما يلي : ([41])

إرسال مبعوثين إلى مختلف قادة العالم وذلك لشرح الموقف اليمني الرسمي من الاحتلال الاريتري للجزر اليمنية .

الحرص على عدم إضفاء أي بعد أو طابع إقليمي على النزاع وتحويله إلى صراع بين منظمة الوحدة الأفريقية والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية اليمنية مع اريتريا ، على مستوى قائم بأعمال لتواصل الجهود واستمرار العلاقات بشكل طبيعي .

عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات داخل الجمهورية اليمنية وفي الخارج التي تؤكد الحق اليمني بشأن الجزر المتنازع عليها .

الموافقة على المقترحات الفرنسية باللجوء إلى التحكيم ، وقد قبلت إريتريا بذلك .

ومن أجل ذلك قامت الدبلوماسية اليمنية بمفاوضات ناجحة دعمتها كافة الوثائق والخرائط التي أثبتت الحق اليمني على الجزر ، وشهدت هيئة التحكيم الدولية بهذه الجهود للدبلوماسية اليمنية ، في قرارها للمرحلة الأولى من قرار التحكيم حول السيادة الإقليمية للجزر المتنازع عليها ، حيث أشارة في المادة (490) (بأن المحكمة قد أطلعت على خرائط من كل عصر ومصدر يمكن تصورهما ،

41- المصدر السابق ، ص 56 .

وقد صدر حكم هيئة التحكيم في 9 / 10 / 1998 م ، بأحقية الجزر للجمهورية اليمنية ،([42])

كما صدر في 9 / 12 / 1999 م ، قرار هيئة التحكيم للمرحلة الثانية ، حول ترسيم الحدود البحرية بين اليمن واريتريا ونعتبر هذا الانجاز انتصارا كبيرا للدبلوماسية اليمنية للاعتبارات التالية : -

أ – استعادة أراضي حدودية متنازع عليها عن طريق الحوار ، حيث سجلت اليمن بذلك رصيدا لدى المجموعة الدولية اكسبها الاحترام ، كقدوة في حل النزاعات الحدودية .

ب – جنبت الشعبين اليمني والاريتري ، وكذا المنطقة حربا كانت ستضر بالبنية الاقتصادية والعسكرية للبلدين ، وحافظت على استقرار وأمن الملاحة الدولية .

ج – استمرار العلاقات الثنائية مع اريتريا والتي تعتبر الآن من العلاقات المتميزة بين دولتين جارتين .

أما ما يخص العلاقات اليمنية الأثيوبية ، فيمكن القول أن تلك العلاقات قد تنامت بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990 م ، حيث شهدت مجالات التعاون الثنائي نشاطا حيويا بحكم استناده على أسس وثوابت قديمة وتاريخية ، وقد تمثل ذلك في توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين .

ثانيا : العلاقات الدبلوماسية مع دول منطقتي شرق وجنوب أفريقيا :

حيث أولت الدبلوماسية اليمنية أهمية خاصة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع بلدان شرق أفريقيا ، بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة ، انطلاقا من الروابط التاريخية والجغرافية التي تربط اليمن مع هذه البلدان ، ووجود جاليات يمنية كبيرة في العديد من دول شرق أفريقيا خصوصا ، في كينيا ، تنزانيا ، أوغندا ، مدغشقر ، وجزر القمر الإسلامية .([43]) حيث تجلى ذلك الاهتمام من خلال تفعيل البعثات الدبلوماسية في تلك البلدان والاهتمام بمدارس الجاليات اليمنية ، وفي هذا السياق ، فقد حاولت الدبلوماسية اليمنية على المساهمة في تأسيس منظمة الدول المطلة على المحيط الهندي .

42- نفس المصدر ، ص 57 .

43- نفس المصدر السابق ، ص 59 .

المبحث السادس
على الصعيد الأوروبي

تميزت الفترة الممتدة من عام 1990 م ، إلى عام 2000 م ، بنشاط فاعل وايجابي للسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية خاصة في ضل المتغيرات الدولية التي شهدتها تلك الفترة والتي كان أهمها :

قيام النظام العالمي الجديد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، حيث أصبحت وحدة اليمن عامل استقرار إقليمي أساسي في المنطقة. وقد أولت كل من الجمهورية اليمنية والدول الأوروبية اهتماما متميزا ومتناميا للعلاقات والتعاون الثنائي المشترك ، وكما هو الحال مع الإتحاد الأوروبي [44]. فعلى الصعيد الاقتصادي حظي التعاون في المجال الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية والدول الأوروبية باهتمام كبير ، ومن أهم أوجه ومظاهر هذا التعاون ما يلي :

- توجيه واهتمام الدول الأوروبية بالاستثمار والشراكة في مجال النفط والغاز .
- تقديم الكثير من المعونات والمساعدات المالية والفنية والغذائية .
- الإسهام بفعالية في تأهيل الكوادر اليمنية في مختلف الدول الأوروبية .

وبإمكاننا فيما يلي استعراض لعلاقات اليمن مع الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي :

أ – ايطاليا :

فقد شهدت العلاقات اليمنية الايطالية بعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990 م ، تعاونا في العديد من المجالات ، أهمها الكهرباء ، الصحة ، الزراعة ، والآثار ، في شكل قروض ومساعدات قدمتها ايطاليا لليمن ، كما قدمت الحكومة الايطالية معونة غذائية تقدر قيمتها ب 2 مليار ليرة ايطالية ما يعادل (154) مليون ريال يمني .

- كما تم الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين اليمن ودولة الفاتيكان في 12 / 10 / 1998 م ، وذلك في إطار السياسية اليمنية الهادفة إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع مختلف الدول التي تلعب دورا مؤثرا في الأحداث العالمية .
- أما ما يخص العلاقة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فقد شهدت تلك العلاقات تناميا مطردا ، مما أسهم ذلك في تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في شتى المجالات على النحو التالي [45]:

– على الصعيد الاقتصادي :-

ومن أهم الانجازات التي تحققت على صعيد التعاون الاقتصادي ، على سبيل المثال ، ما قدمته ألمانيا من مساعدات في مختلف المجالات خاصة ، البنية التحتية منها : المياه والصرف الصحي ، الصحة

44- د أبوبكر ألقربي ، مرجع سبق ذكره، ص 61 .
45- المصدر السابق ، ص 64 .

، الطرقات ، التعليم الأساسي ، الزراعة ، التدريب الفني والمهني ، وقد وصل مجمل ما قدمته ألمانيا لليمن في غضون عشر سنوات من عمر الوحدة اليمنية ، من مساعدات إلى حوالي مليار وأربع مائة ألف مليون مارك ألماني من ضمنها حوالي 20 مليون دولار سنويا بموجب الاتفاقية الموقعة .[46]

كما تطورت العلاقات الدبلوماسية مع كل من : مملكة هولندا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، أسبانيا ، وبلجيكا ، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي ، فقد شهدت علاقات اليمن مع الاتحاد الأوروبي خلال العقد الأول للوحدة اليمنية تطورات ايجابية وملموسة .[47] كما شهدت العلاقات بين روسيا الاتحادية ودول شرق ووسط أوروبا ، انطلاقات جديدة نحو آفاق أرحب في شتى مجالات التعاون ، وذلك عقب الفتور الذي شهدته في السنوات الأولى من عقد التسعينات ، نتيجة للمتغيرات التي مرت بها تلك الدول في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية .

وفي ما يلي استعراض موجز لأهم وأبرز الانجازات والفعاليات التي تحققت على مسار العلاقات اليمنية مع تلك الدول ، فقد اعترفت اليمن بالدول الجديدة التي انسلخت عن الاتحاد السوفيتي السابق ، وأقامت العلاقات الدبلوماسية على مستوى التمثيل غير المقيم مع كل من: أوكرانيا ، بيلاروسيا ، ملدافيا ، أوزبكستان ، كازاخستان ، جورجيا ، قرغيزيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، استونيا ، لاتفيا ، وليتوانيا ،

أما على مستوى العلاقات اليمنية مع بقية دول الكتلة الاشتراكية سابقا ، فقد اعترفت اليمن ، بجمهورية التشيك وسلوفاكيا بعد انفصالهما الاختياري والسلمي ، حيث أقامت اليمن العلاقات الدبلوماسية مع سلوفاكيا في يناير من عام 1993 م .[48]

كما اعترفت اليمن بالبوسنة ، والهرسك ، وسلوفينيا ، ومقدونيا ، وألبانيا ، وتم إقامة علاقات دبلوماسية غير مقيمة مع كل تلك البلدان . حيث تم التوقيع بين اليمن وعدد من دول أوروبا الشرقية على الكثير من البروتوكولات ومن تلك الدول ، رومانيا ، روسيا الاتحادية ، بولندا ، المجر ، بلغاريا ، أما على المستوى الاقتصادي ، فقد تمت تسوية المديونية المستحقة لروسيا الاتحادية لدى اليمن والمقدرة بما يقارب (7) مليار دولار ، من خلال مباحثات جرت في باريس عام 1997 م ، بين ممثلي البلدين ، حيث تم الاتفاق على إلغاء جزء كبير من المديونية قدر بأكثر من (70 %) من الديون وفقا لشروط نادي باريس .[49]

46- نفس المصدر السابق ، ص 65 .
47- نفس المصدر ، ص 68 .
48- نفس المصدر السابق ، 81 .
49- نفس المصدر ، ص 83 .

المبحث السابع
على صعيد دول الأمريكيتين

1 – الولايات المتحدة الأمريكية : -

شهدت العلاقات اليمنية الأمريكية خلال العقد الأول للوحدة اليمنية تطورا ملحوظا ونموا مضطردا ، كما تمكنت من تجاوز نتائج حرب الخليج الثانية وما سببته من قطيعة وتشويه لموقف اليمن إزاء الأزمة ، وقد قامت الولايات المتحدة بمساعدة اليمن في كثير من المجالات منها :

- إعادة المنح الدراسية .
- تقديم (100) ألف طن دقيق عام 1999 م ، هبة من الحكومة ألأمريكية .([50])
- تقديم للعديد من المساعدات الفنية لليمن.

2 - كندا : -

انطلاقا من اهتمام اليمن بتوسيع علاقاتها بدول العالم ، فقد تم افتتاح السفارة اليمنية في أوتاوا عام 1991 م ، بهدف تنشيط وتطوير العلاقات مع كندا باعتبارها إحدى الدول السبع الصناعية الكبرى .([51])

وقد شهدت العلاقات بين البلدين خلال العقد الأول للوحدة اليمنية تطورا ملموسا ، وقد تم في تلك الفترة التوقيع على العديد من الاتفاقيات ، ومذكرات التفاهم بين الجهات المختصة في المجالات العلمية وتبادل الخبرات مع جامعتي صنعاء وعدن ، بالإضافة إلى المجالات التنموية الأخرى من خلال وزارة التخطيط والتنمية والوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) ، بالإضافة إلى بحث القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

3 - كوبا : -

شهدت العلاقات اليمنية الكوبية خلال العشر السنوات الماضية ، تطورات إيجابية ، كما شهدت علاقات التعاون تناميا ملحوظا في شتى المجالات .([52])

أما في إطار الزيارات المتبادلة ، فقد قامت العديد من الوفود الكوبية بزيارة اليمن ، وهنا لابد أن نشير إلى أن التعاون بين البلدين قد أشتمل على مجالات الصحة ، والتعليم العالي ، الإنشاءات والكهرباء وغيرها من المجالات .

أما فيما يتعلق بعلاقات اليمن مع دول أمريكا اللاتينية ، فقد ارتبطت اليمن بعلاقات دبلوماسية مع عدد من تلك الدول على مستوى تمثيل غير مقيم ، وقد شملت كلا من البرازيل ، الأرجنتين و نيكارجوا ، كولومبيا ، والمكسيك ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اليمن ومن خلال تكثيف اتصالاتها

50- نفس المصدر ، 86 .

51- د أبو بكر ألقربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 87 .

52- نفس المصدر ، ص 88 .

ونشاطاتها المستمرة مع دول أمريكا الشمالية والجنوبية ، فقد تم قبول اليمن كعضو مراقب في المنظمة الأمريكية التي تضم دول أمريكا الشمالية والجنوبية .

الفصل الرابع
التحركات الدبلوماسية للسياسة الخارجية لليمن في إطار المنظمات الدولية والإقليمية

لقد ارتبطت اليمن بعلاقات تعاون وثيقة بالمنظمات الدولية والإقليمية منذ انضمامها إلى عضوية كل من منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية المتخصصة عام 1947 م ، وكذا منظمة المؤتمر الإسلامي في سبتمبر عام 1969 م ، وحركة عدم الانحياز في عام 1961 م ، وتجمع الدول المطلة على المحيط الهندي في سبتمبر عام 1996 م ، وقد اتسمت علاقات اليمن بالمنظمات الدولية والإقليمية بالتعاون المثمر الذي انعكس بأثره الايجابي على الصعيد الوطني في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وبإمكاننا استعراض أهم الفعاليات والتحركات الدبلوماسية للسياسة الخارجية اليمنية خلال الفترة المنصرمة من عمر الوحدة المباركة فيما يلي :

المبحث الأول
التحركات الدبلوماسية اليمنية في إطار المنظمات الدولية

أ - في إطار الأمم المتحدة

قبل إعلان الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990 م ، تم إبلاغ أمين عام الأمم المتحدة في 21 مايو من نفس العام 1990م ، بأن الدولة الجديدة ستحل محل الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في جميع المنظمات الإقليمية والدولية وسوف تلتزم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، كما ستظل سارية المفعول كافة الاتفاقية والمعاهدات النافذة بتاريخ 22 مايو 1990 م ، والمبرمة بين الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والدول الأخرى ، حيث تم الطلب من أمين عام الأمم المتحدة إبلاغ ذلك إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات التابعة للأمم المتحدة . وقد صدر على أساس ذلك عن الدورة (45) للجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 ديسمبر عام 1990 م ، قرار رحبت فيه بتوحيد شطري اليمن ، وإعلان قيام الجمهورية اليمنية (دولة ذات سيادة) في 22 مايو عام 1990 م . كما أنه ونتيجة للتحرك الدبلوماسي للجمهورية اليمنية بعد الوحدة ، فقد صدر قرار عن الجمعية العامة ، باعتماد نسبة مساهمة الجمهورية اليمنية في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة (1 0 / 000 / 0) وهي نفس النسبة التي تدفعها الدول الأقل نموا . ومن خلال الدبلوماسية اليمنية في إطار الأمم المتحدة فقد تبنت اليمن مواقف داعمة لعملية الإصلاح في إطار الأمم المتحدة ، حيث أكدت اليمن على هذا الأساس

أن الغاية من الإصلاحات في إطار المنظمة الدولية ، هي تعزيز قدرتها على تحمل مسئوليتها في إطار الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها ونص عليها ميثاق الأمم المتحدة .[53]

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسيع عضويته ، فقد أكدت اليمن على مبدأ توسيع قاعدة التمثيل فيه سواء بانضمام كل من اليابان وألمانيا إلى العضوية الدائمة أو زيادة عدد الأعضاء الدائمين خلال زيادة التمثيل للمجموعات الجغرافية وترك مسألة العضوية التناوبيه للدول الأعضاء في إطار كل مجموعة ، كما أيدت اليمن أيضا تقليص حق النقض (الفيتو) بحيث يقتصر استخدام ذلك على الأمور التي لا تمس بصورة مباشرة المصالح القومية العليا للدول الأعضاء ، تجنبا للاستخدام التعسفي لهذا الحق في أمور لأصلة لها بالأمن والسلام الدوليين ولكنها تنبع من حسابات إقليمية ضيقة أو معطيات سياسية آنية . كما أن اليمن قد شاركت في العديد من المؤتمرات واللقاءات في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الخاصة التابعة لها ، حيث كان لها رأيها الخاص في كل تلك اللقاءات وعلى كل المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من المجالات الملحة التي تهم العالم أجمع دون استثناء .

المبحث الثاني

التحركات الدبلوماسية للسياسة الخارجية اليمنية في إطار المنظمات الإقليمية

وفي هذا الخصوص سوف نناقش تحركات الدبلوماسية اليمنية في إطار ثلاث منظمات إقليمية فقط وهي كالتالي : -

أولاً : منظمة المؤتمر الإسلامي .

ثانيا : حركة عدم الانحياز .

ثالثا : تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي .

1 - منظمة المؤتمر الإسلامي

فمنذ قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو عام 1990 م ، بذلت الدبلوماسية اليمنية جهودا كبيرة لتعزيز حضورها في إطار المنظمة ، سعيا لتعزيز التضامن الإسلامي وتأييد القضايا الإسلامية العادلة ، والدفاع عن الإسلام إزاء الحملة التي تستهدف تشويه صورته ، حيث حرصت اليمن ومنذ قيام الوحدة ، على المشاركة الفاعلة والنشطة في اجتماعات ومؤتمرات المنظمة ، سواء على مستوى الوزراء أو على المستويات الأخرى .

ويمكننا إيراد بعض المشاركات لليمن في هذا الإطار :-

1. المشاركة في اجتماعات الدورة (19) لوزراء خارجية دول المنظمة في القاهرة عام 1990 م ،

53- المصدر السابق ، ص 92 .

2. المشاركة في اجتماعات الدورة (20) لوزراء خارجية دول المنظمة في اسطنبول عام 1990 م ، أيضا .
3. المشاركة في اجتماعات الدورة الاستثنائية الخاصة لوزراء خارجية المنظمة في اسطنبول أيضا عام 1992 م ،
4. المشاركة في المؤتمر (23) لوزراء خارجية دول المنظمة المنعقد في (كوناكري) ، للفترة من 9 – 13 ديسمبر عام 1995 م ، وكان من أهم النتائج التي حققها وفد اليمن في المؤتمر ما يلي :[54]

أ - إصدار المؤتمر قرار يدعو الدول الأعضاء في المنظمة وبقية المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية التابعة للمنظمة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية لليمن ، وذلك للتخفيف من أعباء ترتيبات إعادة توحيد اليمن وتجاوز آثار السيول والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها اليمن .

ب - تم انتخاب اليمن ولأول مرة في عضوية المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي ولمدة عامين .

ج - تم انتخاب اليمن ولأول مرة في عضوية هيئة الرقابة المالية للمنظمة ولمدة عامين .

كما أن المؤتمر وافق على تخفيض نسبة مساهمة اليمن في ميزانية الأمانة العامة والأجهزة الفرعية من نسبة (5 / 1 %) إلى (1 %) اعتبارا من السنة المالية 97 / 1998 م ، أي تخفيض مبلغ (50) ألف دولار سنويا من إجمالي المساهمة .[55]

كما ارتبطت اليمن على هذا الأساس بعلاقات جيدة بالبنك الإسلامي للتنمية ، حيث أنه يعتبر مؤسسة مالية دولية إسلامية تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

2 - حركة عدم الانحياز

لقد كانت اليمن في صدارة الدول المشاركة في المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في (باندونج) عام 1955 م ، كما كانت اليمن كذلك من أوائل الدول المشاركة في المؤتمر التحضيري للحركة في القاهرة في يونيو من عام 1961 م ،

ومنذ إعلان الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية عام 1990 م ، فقد شاركت اليمن في كافة المؤتمرات المنعقدة في إطار الحركة ومن أهم تلك المشاركات نختار مجموعة محددة كما يلي : -

أ – المشاركة في المؤتمر العاشر لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في جاكرتا عام 1992 م .

ب – المشاركة في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في القاهرة عام 1994 م .

ج – المشاركة في المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية بالهند عام 1997 م .[56]

وقد شاركت اليمن في كثير من المؤتمرات الأخرى على كافة المستويات ، والتي كان للدبلوماسية

54 - د أبوبكر ألقربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 102 .

55- نفس المرجع ، ص 104 .

56- نفس المصدر ، ص 106 .

اليمنية فيها حضورا مميزا .

4 – تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي :

تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي ، يعتبر من المنظمات الإقليمية التي أنظمت إليه الجمهورية اليمنية بعد الوحدة المباركة ، كما أن التجمع نفسه تأسس عام 1997 م ، حيث أنضم إلى عضويته ما يقارب (14) دولة ، والتجمع عبارة عن تجمع اقتصادي وتجاري وسياحي .[57]

ويمكننا فيما يلي إيجاز نشاطات وتحركات الجمهورية اليمنية في إطار هذا التجمع على النحو التالي : -

أ - شاركت الجمهورية اليمنية بوفد سياسي وأكاديمي واقتصادي ومن رجال الأعمال في اجتماع الدول السبع المنعقد في جمهورية موريشيوس عام 1996 م ، تلبية للدعوة الموجهة من جمهورية موريشيوس للانضمام إلى عضوية التجمع ، وذلك بناء على اقتراح من سلطنة عمان الشقيقة .

ب - شاركت اليمن في الاجتماع الوزاري الأول لدول التجمع في موريشيوس أيضا عام 1997 م ، حيث تم في هذا الاجتماع بحث توسيع العضوية في التجمع ، وإنشاء سكرتارية عامة دائمة ، إضافة إلى مسألة حرية التجارة ، وتنشيط علاقات التعاون الثنائي على مستوى الدول الأعضاء في التجمع .

ج - شاركت اليمن في اجتماعات الخبراء للدول الأعضاء في التجمع في شهر ديسمبر عام 1999 م .

د - كما شاركت اليمن أيضا في الاجتماع الوزاري الثاني لدول التجمع بمسقط في يناير من عام 2000 م ، وغيرها من اجتماعات ذلك التجمع حتى الفترة الحالية . وقد كانت المشاركات اليمنية في كل تلك اللقاءات تحظى باحترام كبير، وذلك لما تطرحه الجمهورية اليمنية من قضايا مهمة وبالذات فيما يهم الجانب الأمني للملاحة في حوض المحيط الهندي والتي تهم كل الدول المطلة علية ، وكذلك لما لهذا الموقع من أهمية إستراتيجية للعالم أجمع .

الخاتمة :

رأينا في كل ما تقدم :

نرى أن من أهم ما تم إنجازه من قبل الدبلوماسية اليمنية قبل وبعد الوحدة اليمنية المباركة ما يلي :

1 – التوقيع على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، وذلك بعد جهد استمر لفترة طويلة من عمر شعبنا اليمني امتدت منذ قيام ثورة 26 سبتمبر عام 1962 م ، في شمال الوطن اليمني ، وقيام ثورة 14 أكتوبر عام 1963 م ، في جنوب الوطن ومن ثم إنجاز الاستقلال الكامل غير المشروط في 30 نوفمبر من عام 1967 م ، وقد كانت هناك عددا من الاتفاقيات التي مهدت الطريق لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ومن تلك الاتفاقيات ما يلي :

1. اتفاقية القاهرة أكتوبر عام 1972 م ، وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة الصراع المسلح بين شطري اليمن في 26سبتمبر من عام 1972 م ، والذي أستمر لثلاثة أسابيع ، وقد ألقى كل طرف

57- نفس المصدر ، ص 106 .

المسئولية على الطرف الأخر ، فقد أكد الشمال تعرض قعطبة لقصف جنوبي ، وأكد الجنوب حدوث هجوم مدعوم من الشمال واحتلال قريتين حدوديتين ، وقد سارعت جامعة الدول العربية لاحتواء الصراع وجمع الطرفين المتنازعين في القاهرة وفقا لقرارها رقم (961) د / 58 في 13 / 9 / 1972 م ، والتوقيع على الاتفاقية .[58]

2. بيان طرابلس ، وقد صدر هذا البيان عقب لقاء القمة بين الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي والشمالي القاضي عبد الرحمن الإيرياني ، برعاية الرئيس الليبي السابق معمر ألقذافي ، وذلك من أجل تنفيذ اتفاقية القاهرة ووفقا للمادة (4) من الاتفاقية والتي تضمنت حين ذاك وسائل تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الدولة الجديدة ، وقد أكد الطرفان تمسكهما بها .[59]
3. اتفاقية الكويت ، 28 – 30 مارس من عام 1979 م ، بين الرئيسين عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح ، وقد اتفق الرئيسان في هذا اللقاء على عدد من النقاط من ضمنها ما يلي :

أ - تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر .

ب – عند إنتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها يعقد الرئيسان لقاء لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ويدعو كل منهما مجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة علية كمشروع .

ج – يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها .

د – يقر الرئيسان التقيد الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في إتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليهما لجان الوحدة.

ه – يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين .([60]) وقد كان هناك عدد من اللقاءات التي تمت بين قيادي شطري الوطن، والتي كانت ممهدة كذلك لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ومنها ما يلي :

1. لقاء الجزائر بين الرئيس سالم ربيع علي والرئيس عبد الرحمن الإرياني عام 1973 م .
2. لقاء تعز بين الرئيس سالم ربيع علي والرئيس الإرياني في الفترة من 10 – 12 / 1973 م .
3. لقاء قعطبة بين الرئيس إبراهيم ألحمدي والرئيس سالم ربيع علي عام 1977 م .

58- د جميل حزام يحي الفقيه ، الدورية الفصلية الصادرة عن دائرة الدراسات والبحوث القانونية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني العدد الرابع – السنة الأولى ، أكتوبر – ديسمبر عام 2009 م ، ص 41 .

59- نفس المصدر ، ص 42 .

60- أنظر ، نص بيان قمة الكويت في كتاب (اليمن الواحد) رقم (4) للأستاذ / يحي حسين ألعرشي ، رئاسة الجمهورية ، مكتب شئون الوحدة ، مطابع صنعاء الحديثة للأفست ، صنعاء 1989 م ، ص 72 – 74 .

4. لقاء صنعاء بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي ناصر محمد رئيس وزراء الشطر الجنوبي وقد تم ذلك اللقاء في أكتوبر من عام 1979 م .
5. لقاء عدن بين رئيس وزراء الشطر الشمالي عبد العزيز عبد الغني ورئيس وزراء الشطر الجنوبي برئاسة على ناصر محمد في مايو من عام 1980 م .
6. لقاء صنعاء بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس على ناصر محمد في يونيو من عام 1980 م .
7. لقاء تعز بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي ناصر محمد في سبتمبر من عام 1980 م .
8. لقاء عدن بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي ناصر محمد في 30 نوفمبر من عام 1981 م
9. لقاء تعز بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي ناصر محمد في مايو من عام 1982 م .
10. لقاء عدن - تعز بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي ناصر محمد في يناير من عام 1985 م
11. لقاء تعز بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي سالم البيض في أبريل من عام 1988 م
12. لقاء صنعاء بين الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي سالم البيض في مايو عام 1988 م .

وقد مهدت كل تلك الاتفاقيات واللقاءات إلى لقاء عدن التاريخي يوم 22 مايو عام 1990 م ، وإعلان قيام دولة الوحدة اليمنية ألمباركه ، وهو اللقاء الذي أعلن فيه قيام دولة الوحدة باسم (الجمهورية اليمنية) ، ورفع العلم اليمني الموحد على جميع مؤسسات الدولة بعد 151 عاما من التجزئة .([61])

وهذا نجاح كبير أيضا يضاف للدبلوماسية اليمنية .

أما في الفترة الحالية فقد مثلت التسوية السياسية المتمثلة بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وكذا قراري مجلس الأمن الدولي رقم (2014) و (2051) مخرجا سليما ودبلوماسيا لليمن من أزمته وتهيأت لبلادنا مرحلة جديدة بعد أن قال شعبنا كلمته الفاصلة عبر صناديق الاقتراع في انتخابات 21 فبراير من عام 2012 م ، التي مثلت علامة فاصلة ومحطة وطنية تاريخية هامة عبرت باليمن من النفق المظلم إلى أفاق أكثر إشراقا وأمنا واستقرارا ، وجسدت الحل المتفق علية وطنيا والمدعوم إقليميا ودوليا للخروج باليمن من أخطر الأزمات التي كادت أن تفتك به وتدفعه إلى التشرذم والتشظي ، فكان الانتقال التدريجي نحو المستقبل من خلال فترة الانتقال التاريخية بدلا عن التراجع والانحدار إلى أتون الماضي المظلم الذي كان يطل برأسه ويحاول أن يستدعي محركاته ومعوقاته الرجعية المتخلفة . ولكنه أصطدم بالإرادة الشعبية الضاغطة التي انتصرت للحرية والتغيير من خلال ثورة شعبية عارمة فجرها الشباب في شهر فبراير من عام 2011 م ، ولا زالت متواصلة حتى يومنا هذا ،

أننا نراء إن الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن من أجل إنجاز المهام المرحلية المهمة التي تخرجه من أزماته العاصفة تتطلب رص الصفوف لكل القوى الوطنية السياسية والشعبية في جبهة واحدة من أجل استكمال إنهاء كل مظاهر التوتر السياسي والأمني وخلق مناخات ملائمة

61- جميل حزام يحي الفقيه ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 .

لتواصل التسوية دوران عجلتها ويواصل ركب التغيير سيره قدما ، وذلك من خلال الخطوات التي تتخذها القيادة السياسية من قرارات لإنهاء الانقسام الحاد في القوات المسلحة والأمن وإعادة هيكلة هذه المؤسسة الوطنية الدفاعية والأمنية ليكون ولاؤها لله و الوطن والشعب وليس لأي فرد أو أسرة أو حزب ، والعمل على تحقيق تكامل هذه المؤسسة تحت قيادة وطنية مهنية واحدة في إطار النظام والقانون ، ووفقا لروح دستور الجمهورية اليمنية ومضامين المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المتفق عليها من جميع الأطراف السياسية . ([62])

كما نرى أن تلك المسالك العملية هي الوحيدة التي بإمكانها أن تقود البلاد إلى فضاء الحوار الوطني الشامل وإنجاحه ، والذي نريد له بدورنا أن يضع أسس بناء اليمن الجديد من خلال مشاركة الجميع دون استثناء أحد من اليمنيين في الداخل أو الخارج ، ولا أن يحجز التعبير عن أي رأي أو موقف في بحث ومناقشة صياغة الدستور الجديد للبلاد ، ومعالجة هيكل الدولة والاتفاق على شكل النظام السياسي للبلد، وبحث القضية الجنوبية وإيجاد حل وطني حقيقي وعادل لها والوقوف أمام القضايا الوطنية الأخرى ، ومنها أسباب التوتر في صعده، وقضية أبناء المناطق الوسطى ، فضلا عن إصلاح القضاء والخدمة المدنية، وتحقيق المصالحة الوطنية ، وتحقيق العدالة الانتقالية ، وإرساء خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، والمضي خطوات متقدمة نحو البناء الديمقراطي المتكامل .

كما نرى أن من الدبلوماسية كذلك ومن أجل الدخول في مؤتمر الحوار الوطني المرتقب يجب إشراك كل القوى والفعاليات الوطنية في لجنة الحوار واللجنة الفنية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي والحوثيون والمعارضة في الخارج وسائر الأحزاب وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع النسائي لتحقيق أوسع مشاركة سياسية تشهدها اليمن في تاريخها المعاصر .

كما نرى أيضا أن على حكومة الوفاق الوطني كذلك ضرورة تحقيق استقرار وتقدم في الاقتصاد والتنمية والتركيز قبل كل شيء على تلبية الاحتياجات الفورية للمواطنين، وحشد كل الطاقات والإمكانات المتاحة لتحسين مستوى الإنتاج وإتباع سياسة مبادئ الحكم الرشيد وترشيد الإنفاق، والشفافية والمساءلة والحد من الاستهلاك الترفي، وتثبيت الأسعار ومراقبتها وتنمية الموارد والاستفادة القصوى من الثروات النفطية والمعدنية والسمكية والزراعية والحيوانية والصناعية وضمان أداء الحكومة والسلطة المحلية على نحو منظم وفاعل يحقق تفاعل جميع القطاعات العام والخاص والمختلط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنموي .

كما نراء أن من نجاحات الدبلوماسية اليمنية كذلك هوضرورة الاهتمام بشكل أكبر بشأن أحوال المغتربين اليمنيين في المهجر وتقديم الرعاية المطلوبة لهم والتسهيلات الكافية ليسهموا في بناء اليمن الجديد . والوصل إلى انتخابات رئاسية ونزيهة عام 2014 م ، يشارك فيها كل اليمنيين دون

62- أنظر ، خطاب الرئيس عبد ربة منصور هادي ، بمناسبة العيد ال (49) لثورة 14 أكتوبر ، صحيفة الثورة ، الأحد 14 أكتوبر 2012 م ، العدد (17496).

استثنناء ودون خوف وانتخاب رئيس كفء يمثل كل شرائح المجتمع اليمني من أقصاه إلى أقصاه ، وكل ذلك برأينا هو السبيل الأمثل لبناء الدولة اليمنية الحديثة ،([63]) الدولة العصرية التي يتشرف بالإنتماء إليها كل يمني حر وشريف .

المراجع والهوامش المستخدمة

1 – د . علي عبد القوي الغفاري ، الدبلوماسية القديمة والمعاصرة ، الأوائل للنشر ، دمشق 2002 م ، ص 19 .

2 – د . سهيل حسين الفتلاوي ، تطور الدبلوماسية عند العرب ، دار القادسية للطباعة ، بغداد ، ص3

3 – د علي عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 .

– أنظر ، د . سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، دار اليقظة العربية ، دمشق 1973 م ، ص 2 .

5 – د . محمود خلف ، النظرية والممارسة الدبلوماسية ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 1989 م ، ص 47 .

6– أنظر ، الجريدة الرسمية ، العدد (17 / ج2) لسنة 1992 م ، المادة (46) .

7 - د . علي عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

8 – د . سهيل حسين الفتلاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

9 – أنظر ، د . علي عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .

10 – المصدر السابق ، ص 22 .

11 – المصدر السابق ، ص 23 .

12 – نفس المصدر ، 23 .

13 – د . صادق علي أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الإسكندرية 1968 م ، ص 535 .

14 – د . محمود خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص 27 .

15 - نفس المصدر ، ص 27 .

16 – د . الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

17 – أنظر ، أ . د . عبد الواحد عزيز الزنداني ، السير والقانون الدولي ، منشورات الجامعة اليمنية 1995 م ، ص 24 .

18 – د . الغفاري ، مصدر سابق ، ص 26 .

19 – نفس المصدر ، ص 26 .

63- . د . جميل حزام يحي الفقيه ، الدورية الفصلية الصادرة عن الدائرة القانونية بمركز الدراسات والبحث اليمني ، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .

20 – نفس المصدر، 27 .

21 – أنظر، محمد أحمد باشميل، صلح الحديبية، بيروت 1973 م، ص 252 – 253

22 - الغفاري ،مرجع سابق، ص 32 .

23 –Ragner Numelin ، The Beginning of Diplomacy ، (New York) philosophical Library ، 1950 ، p . 17 .

24 – د . عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986 م، ص 32 .

25 – د . سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص 15 .

26 – أنظر، فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، بغداد 19973 م، ص 32 .

27 - د . عدنان البكري، مرجع سابق، ص 33 .

28 – د سموحي فوق العادة، مرجع سابق، ص 20 – 21 .

29 - د . عدنان البكري، مرجع سابق، ص 33 .

30 – هيرالد نيكلسون، الدبلوماسية عبر العصور، مكتبة النهضة، بغداد، 38، وكذلك، عدنان البكري، مرجع سابق، ص 34 .

31 – د . أبوبكر ألقربي، الدبلوماسية اليمنية في عشر سنوات 1990 – 2000 م، صنعاء، 2001 ، ص 12 .

32 – المصدر السابق، ص 14 .

33 – نفس المرجع، ص 14 .

34 – نفس المرجع، ص 16 .

35 – نفس المرجع، 16 .

36 – نفس المرجع، ص 28 .

37 – نفس المرجع، 30 .

38 – نفس المرجع، 31 .

39 – د . أبوبكر ألقربي، مصدر سابق، ص 33 .

40 - المرجع السابق، ص 34 .

41 – المرجع السابق، ص 34 .

42 – المرجع السابق، ص 38 .

43 – المرجع السابق، ص 48 .

44 – المرجع السابق، ص 56 .

45 – المرجع السابق، ص 57 .

46 – نفس المرجع، ص 59 .

47 – نفس المرجع ، ص 61 .
48 – نفس المرجع ن ص 64 .
49 – نفس المرجع ، 65 .
50 – نفس المرجع ، ص 68 .
51 – نفس المرجع ، ص 81 .
52 – نفس المرجع ، ص 83 .
53 – نفس المرجع ، ص 86 .
54 – نفس المرجع ، ص 87 .
55 – نفس المرجع ، ص 88 .
56 – د . أبوبكر ألقربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 89 .
57 – المرجع السابق ، ص 92 .
58 – د . جميل حزام يحي الفقيه ، الدورية الفصلية الصادرة عن دائرة الدراسات والبحوث القانونية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، العدد الرابع – السنة الأولى ، أكتوبر - ديسمبر عام 2009 م ، ص 41 .
59 - نفس المرجع السابق ، ص 42 .
60 - أنظر ، نص بيان قمة الكويت في كتاب (اليمن الواحد) رقم (4) للأستاذ / يحي حسين ألعرشي ، رئاسة الجمهورية ، مكتب شئون الوحدة ، مطابع صنعاء الحديثة للأفست، صنعاء 1989 م ، ص 72 – 74 .
61 - د . جميل حزام يحي الفقيه ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 .
62 – أنظر خطاب الرئيس عبد ربة منصور هادي بمناسبة العيد أل (49) لثورة 14 أكتوبر صحيفة الثورة ، الأحد 14 أكتوبر 2012 م ، العدد (17496) .
63 - د . جميل حزام يحي الفقيه ، الدورية الفصلية الصادرة عن الدائرة القانونية بمركز الدراسات والبحوث اليمني ، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .